



كوت ماري عيراق

داد كاڤ بالآي نيتتيجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٥/اتحادية/٢٠١٠

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم أحمد بليان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئتمن وسامي المعموري المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المدعي : وزير المالية /إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي جاسم عواد احمد .
- المدعى عليه : هادي عبد عبود .

الإدعاء:

ادعى المدعي ان العقار المرقم (٢٦٢/٥) مقاطعة (٩) كويرش عبود لوزارة المالية وان المدعى عليه في هذه الدعوى اقام الدعوى المرقمة ٥٧/ب/٢٠٠٧ في محكمة بداءة المحمودية طلب فيها تعويضه عما ادعاه بفقدانه ذلك العقار استناداً الى القرار (١٠٣) لسنة ١٩٩٧ وقد أصدرت محكمة بداءة المحمودية قرارها بتاريخ ٨/٥/٢٠٠٧ بتعويضه مبلغ تسعين مليون دينار. وان القرار ١٠٣ لسنة ١٩٩٧ لا يزال العمل به سارياً ولم يصدر أي تشريع بالغائه وعليه يكون قرار المحكمة المذكور مخالفاً للمادة (١٣٠) من الدستور . وطلب الغاء قرار محكمة بداءة المحمودية بالدعوى ٥٧/ب/٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٨/٥/٢٠٠٧ وتحمیل المدعى عليه المصاريف والأتعاب .

بعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا وبعد استكمال الإجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور تم تعيين موعد للمرافعة فحضر وكيل المدعى ولم يحضر وكيل عن المدعى عليه وبوشر بالمرافعة الغيابية والعناية وكرر وكيل المدعى عريضة الدعوى وطلب الحكم على وفق ماورد فيها وافهم حتام المرافعة .



كويت مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتتياحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٥/اتحادية/٢٠١٠

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في موضوع الدعوى وطلبات العُدعي في دعواه . تجد المحكمة ان المدعي إضافة لتوظيفته كان بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٥ وبالمدعى المرقمة ٢٠٠٧/ب/٥٧ بدءاً المحمودية قد صدر حكماً يقضي بالزامه بمبلغ تسعين مليون دينار تعويضاً عن قطعة الارض موضوعة تلك الدعوى وان المدعي يطلب الغاء الحكم الصادر بالتعويض من محكمة بداءة المحمودية . وحيث ان اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بالمادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ولم يكن من بين هذه الاختصاصات اختصاص الغاء الاحكام الصادرة عن المحاكم ، حيث ان الاحكام الصادرة عن المحاكم قد حدد لها القانون طرق طعن فيها ، فكان المقتضى اتباع تلك الطرق في مواعيدها ، عليه تكون دعوى المدعي قد اقيمت في المحكمة الاتحادية العليا خارج الاختصاص . عليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحمله الرسوم حكماً باتاً وافهم علناً .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو النعمن

العضو
سامي العيسوي